قوله من الاعتباران اي المعتبران قوله في الابواب السابقة وهي من احوال الاسناد الى هذا الباب قوله والقصر هو ايضا مذكور في باب المبتدا والخبر قوله لذكر الطهارة في بابها والبيع في بابه قوله فقسيها عليها اي فقس المعتبرات التي تجري في الانشا على المعتبرات التي ذكرت للخبر فقل ان تقديم المسند اليه لكون ذكره اهم فتكتة من نكت الاهمية وما خيره لاقتضا المقام تقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم المحمول حقيقي واضافي

وهكذا

الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من احوال المفردات والاسناد شرع في احوال الجمل ثم انه قدم الفصل في الترجمة لانه عدم العطف والعدم سابق في المحاورات على الوجود وكان ينبغي له ان يقدم الوصل في التعريف لان الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف الا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ اهوع ق بتصرف قوله الوصل ترك عطف جملة الخ اقول من المعلوم ان جملة هنا نكرة في سياق الاثبات وهي لا تعم الا اذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملة فاكثر على جملتين كذلك نحو يعطي ويمنع يضر وينفع ولذا تعريف الوصل الذي افاده بقوله عكس وصل قد يقال ان كل في التعريفين حذف الفاء مع ما عطفت اي فاكثر اذ لا دليل على انه لا يليق بالتعريف اذ لا بد فيه من ذكر ما يصيره جامعا مانعا ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال

الفصل ترك عطف الجمل على ما لها عكس وصل يلي

لسلم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ اعلم انه ربما لا يتاسب

جمل

جمل اربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل يتاسب الاولى ان والاخريان فيعطف في كل اثنين اولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين فعطف المجموع ح وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الاكثر فتدبر

قوله انت الخ اصفة لجملة خرج به الجملة المستانفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلا ولتوضيح المقام ان قوله ترك جنس يشمل جميع التروك واضافته لعطف مخرجة لترك غيره واضافة عطف الى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعد تركه فصلا ووصف الجملة بقوله قد انت الخ مخرج للجملة المستانفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلا تامل قوله عكسه وصل خبر لمحذوف اي وهو عكس وصل وقوله قد ثبت صفة لوصل اي ثبت عندهم وتقررت حقيقته هذا هو الظاهر وما في ع ق تكلف قوله ترك عطف جملة الخ فيه ما علمت وقد سلم من الايراد في تعريف الوصل حيث تبع الاصل قوله عطف بعض الجمل الخ انما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على انه لا بد ان يكون مقصودا لذاته صبان

قوله اغمض الباب الخ اي اخفاها عن المبصار بحيث يزيد بطؤ ادراك معانيه عن بطئ ادراك معاني غيره تامل قوله معرفة الفصل الخ اي معرفة مباحثها بالتفاف بحيث يقدر على اجرا مباحثها على ما ورد عليه من الجمل قوله وافصل الخ حاصل المقام انه اذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا فان كان للاولى محل من الاعراب فان قصد عدم تشريك الثانية في حكم الاولى اي مقتضيه من خبريه ونحوها وجب الفصل